الجملة العربية .. بين حدها المعلوم وتباين الفُهوم

د. عبد العليم بوفاتح
جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)

ملخص :

يعالج هذه المقال تعريفات الجملة العربية وتعدد الفهوم والآراء حولها فيما يتعلق بنظامها النحوي، كقضـــايا الأصـــل والفرع والنوع وقضايا الإسناد والإفادة، والتمام، والمعنى.. وغيرها، ممّا كثرت فيه المسالك وتعددت المذاهب.

ونأمل أن نوضّح في هذه الأسطر بعض المفاهيم المتعلقة بنظام الجملة العربية من خلال أفكار ونظرات استمددناها مـــن واقع اللغة واستعمالها. ولعلّ الدارس يلحظ أنّ ثمة مسائل يمكن حسم الخلاف فيها من دون عناء، ومسائل أخرى تستعصي علـــى الحسم لتعدد زوايا النظر فيها، وتباين منهج الدراسة والتحليل.

الكلمات المفاتيح : الجملة ، العربية ، الفهم ، المفهوم ، النحو ، النحاة ، نظام ، نحو ، أصل ، فرع ، نوع ، إسناد ، إســـنادية ، فائدة، معنى ، دلالة ، تمام ، تعليق ، اسمية ، فعلية ، إعراب ، وظيفة ، علاقات .

Abstract :

This article deals with the definitions of the Arabic sentence , and the variety of understandings and opinions around it ;Concerning its grammatical system like the issues of source and the branches , the category and ascription , and others that raise a great deal of arguments and discussions.

We hope that these lines will help clarify some concepts related to the system of the Arabic sentence via the thoughts and views that we have drawn from the reality of language and its usages . it might be noticeable that there are issues which are easier to agree on by researchers than others that more complicated .

Keywords: sentence, Arabic, understanding, grammar, source , branch, grammarians, connotation, meaning, comment, noun, verb, function, relations.

Résumé :

Cet article traite les définitions de la phrase en arabe, avec les divers points de vue en ce qui concerne son system. .Nous souhaitons expliquer certains concepts liés a ce système, a travers des idées tirées de l’usage réel de la langue elle-même.

D'un autre coté, on affirme l’ccord sur certains sujets, mais ce n’est pas le cas dans d’autres ; Ceci est selon le type de sujet et la méthode d'analyse.

Mots clés : phrase, arabe, définition, grammaire, grammairiens, system, origine, branche, genre, sens, sémantique, nominal, verbal, etude, analyse, fonction, relations.

توطئـــــة :

إنّ الحديث عن الجملة كثير التشعب في مختلف اللغات والألسن. والجملة العربية ليست بمنأى عن التباين الحاصل في المفهوم بين الدارسين قديما وحديثاً. غير أنّ المتتبع لمختلف الآراء في هذا الشأن يجد أن النحاة القدماء ، وإن تباينت آراؤهم ، لا يبتعدون كثيراً عن المحددات الأساسية والقضايا الجوهرية في معالجاتهم ودراساتهم للجملة على الرغم من تعدد زوايا النظر والدراسة. لكن الأمر يختلف بين المحدثين الذين انقسموا فريقيْن : فريقاً يتمسّك بالتحديدات القديمة على ما فيها من الصواب والمبالغة في آن واحد ، وفريقاً يرفض تلك التحديدات ويردّها لأنها تتعارض مع منطلقاته في التحليل، بحسب المذهب الذي أخذ به أو المنحى الذي سلكه.. وصار الباحث يجد صعوبة في تلمّس سبيله إلى الفهم الصحيح للجملة في مختلف تشعباتها وتفرعاتها في ظل تشعب مسالك الخلاف بين المنظّرين، ولا سيما المحدثين منهم.. وقد أردنا أن نستعرض في هذه الورقة البحثية بعض المفاهيم والتحديدات في نظر القدماء والمحدثين، من غير ميل إلى رأي أو مذهب دون آخر، لنجلّي أهمّ المسائل الخلافية انطلاقاً من واقع اللغة، وممّا بدا لنا صواباً من بحوثنا واستخلاصاتنا في مجال الدراسة النحوية للجملة العربية.

الجمـــلة والكـــلام والفائـــدة :

إذا نظرنا فيما قاله (سيبويه) لم نجد لديه مصطلح (الجملة) إلاّ أنّنا نجده يمثّل لها فيما يستعمله من مصطلحات، وذلك عند كلامه عن المسند و المسند إليه و المبني (أي : الخبر لأنه يُبْنَى على المبتدأ) والمبني عليه (أي : المبتدأ لأنه يُبْنَى عليه الخبر) والكلام المستقيم والمحال.. وغير ذلك. وقد ربط هذه المصطلحات بدلالاتها متناولا أنماط الجمل وأشكالها المختلفة . وفي مواضع أخرى من كتابه نجده يستعمل مصطلح (الكلام) للدلالة على الجملة . فالكلام المستغني عنده هو الذي يَحْسُنُ السكوت عند انتهائه لأنه يستقلّ بلفظه و معناه ، وتتحقق منه الفائدة في تبليغ المخاطَب . و هذا دليل على أنّ مصطلح (الكلام) الذي استعمله سيبويه يقابل مصطلح (الجملة المفيدة). وأمثلة سيبويه على الجملة المفيدة يمكن أن نوجزها فيما يأتي:

- كان عبد الله ← غير مستغْنٍ ← ليس كلامًا ← ليس جملة ← لأنه لا يحسن السكوت عليْه.
- ضُرِبَ عبد الله ← مستَغْنٍ ← كلام ← جملة مفيدة ← لأنه يحسن السكوت عليه .
- فيها عبد الله ← مستغْنٍ ← كلام ← جملة مفيدة ← لأنه يحسن السكوت عليه .
- هذا عبد الله ← مستغْنٍ ← كلام ← جملة مفيدة ← لأنه يحسن السكوت عليه .

فمصطلح (الكلام المستغني) يعني به سيبويه (الجملة المفيدة التامة) وبهذا يكون سيبويه قد تناول (الجملة) بمصطلح (الكلام) و استعمل مصطلح (الاستغناء) دليلاً على الفائدة و التمام.([1])

وأمّا النحاة بعد سيبويه فقد اختلفوا في تحديد مفهوم الجملة والكلام إذ اعتبر بعضهم الجملة كلاماً ، كما يرى عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش وغيرهم .. وفرّق آخرون بينهما على أنّ الكلام شرطه الإفادة بالقصد وليست الجملة كذلك ، مما يجعل الجملة أعمّ من الكلام ، والكلام أخصّ منها . فيكون - على هذا - كل كلام جملة وليس العكس . وهذا ما نجده عند الرضي وابن هشام وغيرهما ..

وسواء أكانت الجملة هي ما يحسن السكوت عليه ، أم كانت تشمل الفائدة وعدمها ، أم كان الكلام أخص منها .. أم غير ذلك مما قالوا .. فإنّ ذلك لا يعنينا ههنا ، لأنّنا نودّ أن نشير إلى تمييز آخر بينهما استنتجناه من واقع استعمالنا للّغة. وهو أنّ مصطلح الجملة مصطلح لفظي شكلي يتّصل بالجانب التركيبي الظاهر أكثر من اتصاله بالمعنى . أمّا مصطلح الكلام فهو مصطلح معنوي يتّصل بالجانب الدلالي أكثر . فإذا قلنا : هذا كلام ، فإنّنا نوحي به إلى ما تتضمّنه الكلمات من المعاني والأفكار والأغراض . أمّا إذا قلنا : هذه جملة ، فإنّنا نشير بذلك إلى شكل الكلام ولفظه الظاهر لا إلى مضمونه.. وعلى هذا تكون الفائدة متصلة بالكلام لا بالجملة..

ولا ينبغي أنْ يُفهم من كلامنا هذا أنّنا نزهد في المعنى . وإنّما أردْنا أنْ نبيّن مجال استعمالنا لهذا المصطلح أو ذاك. فإذا قلنا : هذه جملة فعلية أو اسمية ، فإنّنا لا نريد بذلك أنها لا تحمل معنى ، وإنّما نريد أنها تركيب فعليّ أو اسميّ ، دون التركيز على ما تحمله من معنى . ولا يحسُن أن نقول : هذا كلام اسمي وهذا كلام فعليّ .. إلاّ إذا كنّا نعني بالكلام هنا الجملة . أمّا إذا قلنا : هذا الكلام مفيد ، فإننا نريد التركيز على المضمون ، والاهتمام بما تحمله الجملة أو الجمل من المعاني .. ولا يحسُن أنْ نقول : هذه الجملة مفيدة .. إلاّ إذا كنّا نعني بالجملة هنا الكلام .

ونقول - بعبارة أخرى – إنّ مصطلح الجملة متعلق - من حيث الاستعمال اللغوي - بالبناء والشكل . أمّا مصطلح الكلام فهو متعلّق بالمضمون والدلالة . والكلام هو استعمال الجمل الاسمية والفعلية في التخاطب بتراكيبها وما تحمله من المعاني والدلالات .

وعلى هذا فإنّ الجملة قد تكون مفيدة وقد تنعدم فيها الفائدة ، لأنّ الجملة هي ظاهر الكلام وشكله الخارجيّ. أو لنقُلْ إنها تحتوي على الكلام .. ولقد أخطأ – على التحديد الذي ذكرْنا. ([2]) - مَنْ زعم أنّ الجملة هي الكلام ذلك أنه يخلط - منهجيّاً - بين الشكل والمعنى أو بين البنية والدلالة ، ويجعل الاثنين بمنزلة الشيء الواحد . وهذا غير صحيح في الواقع. فهما متّصلان اتّصالاً قوياً لكنّهما ليسا شيئاً واحداً.

وقد صادفنا في هذا الُباب تعليقاً حسَناً للدكتور صالح بلعيد يوافق ما استنتجناه ، وهو قوله بأنّ " مستوى البنية الشكلية (الساكنة) للجملة يرتبط بالسياق الكلامي الفعليّ الذي تدخل الجملة فيه ، ويشترط فيه الإسناد وينصبّ الاهتمام فيه على البنية الشكلية للجملة ، وتمكّن دراسة هذا المستوى من معرفة الارتباطات النحوية بين الكلم . أمّا مستوى البنية الإخبارية (المتغيّرة) للجملة الذي يرتبط بالموقف أو الحال الذي يقال فيه الكلام فيشترط فيه توافر الفائدة . وهنا يكون الاهتمام مركّزاً على وظيفة الجملة الإبلاغية وتمكّن دراستها من معرفة ارتباط بنية الجملة النحوية (الساكنة) بالموقف الكلامي ، أي : الحال الذي ترتبط به . وقد ميّزت بين بنيتيْن نحويتيْن أساسيتيْن للجملة العربية : جملة الفعل والفاعل وجملة المبتدأ والخبر ولكلّ جملة أنماط نحوية أساسية ، وأنماط نحوية فرعية ... "([3])

فاستعماله لمصطلح : البنية الشكلية (الساكنة) يقابل الجملة من حيث هي تركيب لفظيّ ظاهر كما ذكرْنا آنفاً. واستعماله لمصطلح : البنية الإخبارية (المتغيّرة) يقابل الكلام من حيث هو معنى ودلالات متغيّرة بتغيّر المقام والسياق. فهناك الجانب البنيوي الذي تمثله الجملة والجانب الدلالي الذي يمثله الكلام..

جدلية تحديد نوع الجملة :

من القضايا الجدلية بين النحاة قضية اسمية الجملة أو فعليتها عندما يكون المسند فيها فعلاً مذكوراً عقب المسند إليه. كما في قولنا : زيد قام أو زيد يقوم . فلقد اختلف فيها البصريون والكوفيون منذ القرون الأولى إذ اعتبرها أهل البصرة جملة اسمية بالنظر إلى المبتدأ به الذي عمل فيما بعده لأن المعمول لا يتقدم على عامله . واعتبرها أهل الكوفة فعلية بالنظر إلى ما تضمّنه الإسناد من معنى .. ولا زلنا إلى اليوم مختلفين في هذه القضية دون أن نخرج منها بطائل إلاّ العمق في الجدال والعقم في النتائج .. بحيث بقي بعضنا على سمت أهل البصرة وهم الأكثر والأعمّ وشذّ آخرون ليأخذوا بمذهب الكوفة وهم الأقلّ.. وسنقوم في هذه الأسطر ببيان حقيقة الخلاف مرجحين ما نراه الأنسب مع إسناده بالدليل.

إنّ الذين أخذوا بمذهب البصرة انطلقوا – كما ذكرنا آنفاً – من عدم جواز تقديم المعمول على عامله ، وقد وجدناهم في غير ما مرّة يقدّرون عوامل لبعض المعمولات على الرغم من كونها مذكورة في الجملة ، فيعتبرون المذكور دالاً على العامل الحقيقي، كما في قوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره.. (الآية)." إذ يرون أنّ لفظ (أحد) فاعل ولكن ليس للفعل الذي يليه، إنما هو فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده ، فيكون التقدير عندهم: " وإن استجارك أحد استجارك.. " واستُغْنيَ عن ذكْر الأول لوجود الثاني دالاً عليه مؤدّياً لمعناه .. أمّا الكوفيون

فيرون أنّ الفاعل في الآيــة السابقة هو لفظ (أحد) نفسه متقدّماً على فعله ، ذلك أنّ الكوفيين أجازوا تقديم المعمــولات على عواملها أخذاً بما يظهر في الجملة من معنى.

ومــا يمكن ملاحظته والوقوف عليه في هذه المسألة – ويقاس عليها غيرها – هو أنّ البصريين قــد التزمــوا منهجــاً لفظيــاً وبقوا محافظــين عليه على الرّغم ممّا كلّفهم من كثرة التقدير والمبالغة فــي القيــاس أحيانــاً . أمّــا الكوفيون فإنــنا نراهم تارةً يتبعون منهجاً معيّناً لكنهم سرعان ما يخرجون عنه ، فهم لم يَثْــبُــتوا على منهج واحد في دراستهم للّغة ، وهذا مــا أوقعهم في تناقضات عديدة.. وإذا نظرنا إلى هذا المبتدأ (عند البصريين) أو الفاعل المتقــدم (عند الكوفيين) وجدناه في الحاليْــن مسنداً إليه وعلى هذا يكون الإسناد شاملاً للابتداء والفاعلية كليهما..

إنّ المشكلة تكمن في الاختلاف في فهم اللغة وإيجاد التفسير المناسب لها، ولا تكمن في اللغــة نفســها. فســواء اعتبرتْ الجمل السابقة جملاً اسمية أو فعلية فإنّ عملية التخاطب والتفاهم بين الناس لا تتأثر لهذا الاعتبار أو ذاك. وهذا ممّا يعطي المسألة أكثر ما تحتاج من الاهتمام والجدال الذي يؤخّر ولا يقدّم، ولا يبني وإنما يهدم .

لقد اختلف القدماء بدافع العامل ورتبته بالنسبة إلى معموله كما ذكرْنا.. واختلف المحدثون بدوافع أخرى، فأخــذ بعضهم، وما أقلّه، برأي الكوفيين على اعتقاد أنه المنهج السليم هو الذي يراعي المعنى لا الشكل في دراسة اللغة. وأخذ البعض الآخر، وما أكثره، برأي البصريين على اعتقاد أنّ بنية اللغة وطبيعتها تقتضي تطبيق هذا المنهج العلمي.

وإذ ا توخّــيْنا الدراسة العلمية للّغة سلكْنا منهج البصرة المبْني على القياس العقلي والمنطــق الرياضــي الــذي يُفضي إلى بناء القاعدة التي تمثل إطاراً علميّاً للتعامل مع اللغة، ومنهجاً منظّماً لفهمها، لكن علينا في الأخير أنْ نصــل إلى الهدف ألا وهو فهم اللغــة واستعمالها الاستعمال الصحيح . فإذا مــا قصُــرت هذه الدراسة وابتعد هذا المنهج عن تحقيق الهدف فلا فائدة من سلوكه عندئذ.

وليس من الإنصاف القول بأنّ النحاة لم يحققوا ذلك الهدف؛ بدليل ما كانت عليه اللغة في عصرهم مــن رقــيّ وازدهار وحضارة .. فما القواعد في الحقيقة إلاّ وسيلة للوصول إلى الهدف المتمثّل في فهم اللغة واســتعمالها بالكيفيــة الصحيحة بل بالطريقة المــثْلَى. ودليل ذلك أنّ اللغة قد وُجدتْ قبل أن توجَد قواعدها، وأنّ المتكلمــين الأوائــل الــذين نطقوا على السليقة لم يكونوا يفسرون لغتهم بناءً على قواعد معينة، وإنما كان تفسيرهم لها عفوياً بناءً على ما أجمعــوا عليه في استعمالهم للّغة.. وعلى هذا، فإننا – عند الاحتكام إلى ما تقوله اللغة - واجدون كثيراً من المسائل اللغوية التي تحتاج إلى نظر، سواء فيما ذهب إليه البصريون أو الكوفيون أو غيرهم..

الجمل غير الإسنــادية :

يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه : ".. وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه . وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله . فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن لاسم الأول بــدّ من الآخر في الابتداء ." ([4]) فسيبويه يأتي بأمثلة عن الجملة الاسمية عندما يذكر المبني عليه (أيْ : المبتدأ أو المسند إليه) و المبْــني (أيْ : الخبر) ويأتي بأمثلة عن الجملة الفعلية عندما يذكر الفعل والفاعل ... وهي كلها جمل مفيدة فهو إذاً يتكلم عن الإسناد. وهذا يدلّ على أنّ الإسناد ضروريّ في الجملــة، ولا يمكن تصوّر جملة مفيدة لا إسناد فيها. وعلى هذا فليس من الصواب القول بأنّ هناك جملاً إسنادية وأخرى غير إسنادية والفائدة متحققة من هذه ومن تلك.

والجمل التي زعم بعض المحدثين أنها غير إسنادية ([5]) (وهي ما سمّوه بالخوالف من تعجّب ومدح وذمّ وأسماء الأصوات وأسماء الأفعال، وجملة النداء والقَسَم والتحذير والإغراء..) هــي في الحقيقة جمل تتضــمّن الإســناد إلاّ أنّ فيها إضماراً . والإضمار كثير في العربية ، بل إنه يــمثّل جانباً أساسياً إلى جانب كونه ظاهرة جمالية فيها. وما دامت هذه الجمــل تؤدّي معانيها المستفادة منها، فبأيّ شيء تكوّنت هذه المعانــي ؟ أليس بالإسناد ؟ بلى. إنّ فــي التعجّــب

إسناداً نتبيّــنه من تأويل صيغة التعجّب، فقولنا : ما أكرم زيداً ، أو : أكرِمْ بزيد يُفْهم منه إسناد الكرم إلى زيد . ويتضح هذا المعنى أكثر بتحويل الصيغة إلى : كرُمَ زيدٌ .. وإنّ في أسماء الأفعال إسناداً ، فقول الشاعر : هيهات العقيق، يُفْهــم منه إسناد البُعْد إلى العقيق . ويتضح هذا المعنى أكثر بتحويل الصيغة إلى : بَــعُدَ العقيقُ ..

وإنّ في النداء إسناداً ، فقولنا : يا عبد الله يُفْهم منه إسناد النداء إلى المتكلّم المنادِي لزيد، ويُدْرك ذلك من خلال المنادَى (زيد) إذْ لا بــدّ من وجود مُنــادٍ يقوم بتوجيه النــداء إلى زيد . ولا نلتفت إلى حركة الإعراب لنبطل ذلــك بالقول إنّ رفع (زيد) وهو منادَى لا يوافق وقوع الفعل (أدعو) عليه؛ لا نلتفت إلى ذلك لأننا نقــوم بتفســير دلالــة التركيب من جهة التخاطب وما يُفهَم منه. ولذلك قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : " ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله .. ومما يدلّك على أنّه ينتصب على الفعل ، وأنّ " يا " صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إيّاك، إنّما قلتَ: يا إياك أعني، ولكنهم حــذفوا الفعــل وصار : يا و أيا و أيْ بدلاً من اللفظ بالفعل." ([6])

فقوله بأنّ هذه الحروف صارت بدلاً من الفعل يدلّ على أنّ الفعل المضمر ما هو إلاّ تفسير لبيان القصــد مــن النداء. وقد أخذ بعض النحاة القدماء والمحدثين هذه الفكرة وتبنّوها مشيرين إلى أنّ العامل في الاسم المنادَى إنمــا هــو حرف النداء لا الفعل المقدّر (أدعو) ولكنّ بعضاً من المحدثين الذين لم يطمئنّوا إلى فكرة العامــل. ([7]) - أو لنَقُــلْ لــم يُحْسنوا فهم حقيقته – لم يروا في حرف النداء إلاّ أداة لتنبيه المنادَى ولفت نظره ليسمع صوت النداء، وليس ثمّــة مــن عملٍ لها، وما ينبغي أن يكون لها عمل؛ فهم قد قصروه على الحرفية دون تأويل لدلالته. لكنّ أنّ القول بعملها لا يتنافَى مع هذه الوظيفة لحرف النداء ولا يختلف معه القصد من هذا الأسلوب.

وما دمنا نتكلم عن النداء والتنبيه فإننا نودّ أن نشير إلى أنّ النداء في الأصل يكون للعاقل مباشراً أم غير مباشر، فإنْ كان المنادى غير عاقل فثمّة تنبيه إلى أمر معيّن، لغرض كامن في نفس المتكلم، بحيث لا تكون إصابة هذا الغرض إلاّ بذاك الأسلوب؛ ومن ذلك مثلاً قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار مــيّ على البلى ** ولا زال منهلاً بجرعــائك القطْر

فدخول حرف النداء ههنا على الفعل دليل على أنّ الشاعر أراد التعبير عمّا يشعر تُجاه دار **ميّ** من التعلّق الشديد والتمسّك البالغ الذي يجعله جزءاً منها، فانبرى يدعو لها بعدم البلى وباستمرار نزول المطر عليهــا لتبقــى حيّــــةً ولا تموت، لأنّ حياته متعلّقة بحياتها ولأنّ في اندثارها إيذاناً بنهاية عهده الزاهي وعهوده التي قطعها. ومن عادة الشــعراء قديما حفظ العهود، فقد قال جميل بثينة في هذا الشأن :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ** أَخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

فهذا الضرب من التعبير (ألا يا اسلمي.... البيت) هو في الحقيقة تنبيــه من الشاعر على الحالة التــي تنتابــه، وإفصاح عن حاله التي أراد الإعلان عنها معبّراً عمّا يتمنّاه لهذه الدّار، وليس هذا بنداء لأجل النداء.. وإنمــا اســتعمل النحاة مصطلح النداء ههنا لغلبة هذا الأسلوب في هذا الباب تعبيراً عن الأصل فيه، أمّا السياق ههنا فهــو هــو التنبيــه والتمنّي وغير ذلك من الأغراض الكامنة في نفس المتكلم ممّا يريد التعبير عنه. وهذا أمرٌ لا بدّ من مراعاته في تحليــل النص الذي تخضع دلالاته لما يحيط بالكلام من الملابسات، فمنها ما يتعلق بالمخاطَب وأحواله، ومنها ما يقتضيه المقام والسياق.

وأمّا من جهة الإعراب فقد قدّر النحاة بعد حرف النداء اسم إشارة على أنه هو المنادَى، لأنّ حــرف النــداء لا يدخل على الفعل. واختيارهم هذا له أصلٌ في كلام، كقولهم: (يا هذا ؛ يا هذه..) وهو فــي شــكله مطــابق للصــناعة النحوية، لكنّ تأويله يحيل على معان ودلالات أخرى يمليها السياق، بمايظهر أنه ممّا يخالف هذه الصناعة أحيانا، مــن باب العدول عن الأصل. ومنه في جانب الإيقاع بيت جميل السابق: (لا لا أبوح... البيت) إذْ صــرف الممنــوع مــن

الصرف ونوّنه بقوله (**مواثقاً**) مع أنه من صيغ منتهى الجموع.. ومن هذا القبيل في القرآن الكريم قوله تعالى : (إنّا أعتدنا للكافرين **سلاسلاً** وأغلالاً). ([8])

ولْنعد الآن إلى علاقة حرف النداء بالمنادى، فقد أشار الجرجاني في نظمه إلى أنّ الائتلاف يكون بين الاسم والفعل أو بين الاسمين أو بين الاسم والحرف. ومن هذا الائتلاف الأخير ما هو حاصل بين حرف النداء والاسم المنادَى. وعندما يتكلم الجرجاني عن الائتلاف فإنه يشير، بلا شك ، إلى تمام المعنى وحصول الفائدة. إذْ لا ائتلاف بين كلمات لا تؤدي معنى مفيداً..

جدلية الخبرية والإنشائية :

وأمّا قول بعض المحدثين بأنّ جملة النداء أسلوب إنشائي يتحول بتقدير الفعل المحذوف إلى أسلوب خبري([9]) فليس ذلك بحجة ولا هو من المحظور في اللغة ، فالخبر يُفَسَّر ([10]) بالإنشاء ، وكذلك العكس . وكم في العربية من أساليب خبرية في ظاهرها إنشائية في معانيها ، وأخرى إنشائية في ظاهرها خبرية في معانيها . وهو في القرآن كثير أيضا فقوله تعالى : " للذّكَر مثل حظّ الأنثيين " خبر في ظاهره لكنّ معناه إنشاء يتمثل في الأمر، بمعنى : أُعطُوا الذَّكَر مثلَ حظّ الأنثيْن . وقوله تعالى : "... كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم...(الآية) " كذلك خبر في ظاهره إنشاء في حقيقته متمثلا في الأمر بمعنى : صوموا كما صام من كان قبلكم من الأمم.. وهو أمر حقيقي يتضمّن التكليف بالقيام بالفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، وذلك هو شرط الأمر الحقيقي كما حدده البلاغيون واتفقوا عليه .

وفي المقابل نجد قوله تعالى: " هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان " إنشاء في ظاهره بطريقة الاستفهام لكنّ معناه خبر يتمثل في النفي بمعنى: ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان. ذلك أنه استفهام بلاغي لا حقيقي إذْ ليس المراد به معرفة شيءٍ لم يكن معلوماً وقت الطلب.. ومثل هذا متداول في اللغة وكثير في القرآن الكريم.. وهذه الظاهرة هي انتقال من البُنَى العميقة إلى البُنىَ السطحية، على ضوء النظرية التوليدية التحويلية، ولكن على طريقة البلاغة العربية التي تمتدّ لغة الضاد في رحابها إلى آفاق واسعة من الاستعمال بحيث لا تحدّها القواعد المصنوعة ولا تحيط بها الضوابط الموضوعة . وهذه الأنماط التعبيرية كثيرة في العربية لا يدركها إلاّ مَنْ أُوتِيَ حِسّاً دقيقاً وفهماً عميقاً في تعامله مع أساليب العربية فوعَى حقائقها وفَقِهَ دقائقها .

فالمسألة إذاً تتعلق بتفسير الخبر بالإنشاء أو تفسير الإنشاء بالخبر، سواء أكانت هذه الأساليب على سبيل الحقيقة أم على سبيل المجاز.. وهذا لا يعني أنّ الخبر هو الإنشاء والإنشاء هو الخبر. إنما هو أمر تقتضيه اللغة ويتطلبه التخاطب للوصول إلى مقاصد الكلام ومعانيه وأغراضه المنشودة.. فإذا وُجِدَ السبيل إلى ذلك فما الحاجة إلى تضييق مجال العربية وما أفسحه. وما الحاجة إلى البحث في ما لا يزيد الأمر إلاّ تعقيداً وإمعاناً في الجدال العقيم والاختلاف الجديد القديم ؟

الإعراب في الجملة بين الإسناد والوظيفة :

هناك مسألة أخرى تتعلق بالإسناد والوظائف النحوية لعناصر الجملة. فهل يمكن الاكتفاء بتحديد ركني الإسناد لنقول إنّنا قد أعربْنا الجملة ، علْماً أنّ الإعراب هو الإفصاح والإبانة والإيضاح .؟

الحقيقة أنّ ذلك غير كاف لأنّ الإعراب يقتضي تحديد وظائف الكلمات، والإسناد لا يشير إلى الوظيفة النحوية الإعرابية للكلمة بما يكفي للإبانة عنها ، وإنما يشير إلى المعنى إشارة عامة غير دقيقة. ففي الجملة الاسمية يشمل المسندُ إليه (المبتدأ وأسماء النواسخ وغير ذلك ؛ ويشمل المسندُ خبر المبتدأ وخبر النواسخ وغير ذلك..) أمّا في الجملة الفعلية فيشمل المسندُ إليه (الفاعل ونائب الفاعل وغيرهما ، ويشمل المسندُ الاسم والفعل والصفة وما سمّوه بالخوالف وغير ذلك ..) وقد يكون المسندُ إليه جملةً وكذلك المسندُ..

وهكذا نرى تعميماً وإجمالاً لا ينفكّ معه الدّارس للعربية عن التساؤل عن وظيفة هذا العنصر أو ذاك في الجملة ، وعن الأثر المعنوي الدقيق الذي يتركه فيها. كما أنّ نحاة العربية - على الرغم من استعمال المصطلحيْن في الشرح والوصف- لم يعمدوا إليهما في تحديد الوظائف النحوية بدقة ووضوح، بل استعملوا مصطلحات أكثر دقّةً وإبانة عن المعنى والوظيفة التي يؤديها كلّ عنصر في الجملة بناءً على علاقته بالعناصر الأخرى.

وهذه المصطلحات هي قولهم: مبتدأ، خبر ، فعل، فاعل .. وغيرها فالمبتدأ هو الذي يُذْكَر ابتداءً قصد التنبيه عليه والإشارة إلى أنّه هو المتحدَّث عنه بما سيأتي بعده . وما سيأتي بعده وظيفته الإخبار عمّا سبق ذكْره ابتداءً، وهذا الخبر مبنيٌّ على المبتدأ .. ثمّ إنّ الخبر لا يحمل معنى الإسناد وحسب، وإنما يحمل علاوةً على ذلك معنىً آخر ، قد يكون الثبات كما في الأسماء وما ناب عنها ، ومنه قولنا: زيد كريم.. وقد يكون التجدد كما في الأفعال. ومنه قولنا: زيد يُكْرِم ضيْفَه([11]).

وكذلك في الجملة الفعلية نجد المسند – وهو الفعل – يحمل معنى التجدد والحدوث مرةً بعد أخرى كما يقول الجرجاني. وهذا المعنى لا يتضمّنه اقتصارنا على القول بأنه مسند وكفى.. وهكذا مع بقية الكلمات التي تكون مسنداً أو مسنداً إليه ..

ومن هذا القبيل مثلاً ما اعتقده بعض المحدثين، وهم ينقدون النحاة في قضية العامل، من أنّ جُملاً مثل : زيد قائم، كان زيد قائماً ، إنّ زيدا قائم ، وغيرها ... هي جملٌ المسند والمسند إليه فيها شيء واحد لم يتغيّر ، وأنّ فكرة العمل هي التي سيطرتْ - كما قالوا - على أذهان النحاة فقالوا في الأول إنه خبر للمبتدأ. وفي الثاني إنه خبر لكان ، وفي الثالث إنه خبر لأن .. إلى غير ذلك من مثل هذه الشواهد ..

ولكن غاب عن أذهان هؤلاء أنّ قولنا : زيد قائم فيه مجرد الإخبار عن المبتدأ (المسند إليه)في الزمن الحاضر أو المستقبل، فهو تعلّق بالابتداء من أجل الإخبار المحض. أما قولنا : كان زيد قائماً ففيه تركيز على الخبر (المسند) الذي تغيّر بدخول كان الزمانية (الناقصة) عليه ، فصار متعلّقا بها (أي بزمانها) وعلى هذا يكون الخبر ههنا (أي: القيام) متعلّقاً بالزمن الماضي. وأما قولنا : إنّ زيداً قائم ففيه تركيز على زيد (المسند إليه) الذي تغيّر بدخول (إنّ) التأكيدية عليه، فصار مؤكّداً ومتعلّقاً بها..

يكون لدينا عندئذ في الجملة الأولى إخبار عن المسند إليه في الحال أو الاستقبال، وفي الجملة الثانية تركيز على المسند (خبر كان) باعتبار أنه هو المتغيّر لربطه بزمن كان وهو الماضي، وفي الجملة الثالثة تركيز على المسند إليه (اسم إنّ) باعتبار أنه هو المتغير لربطه بدلالة إنّ وهي التوكيد .. فكم بين هذه الجمل الثلاث من فروق معنوية على الرغم من كون المسند والمسند إليه فيها ثابتيْن لم يتغيّرا .. فهل بقي بعد هذا من قول بأنّ هذه الجمل متساوية ؟.

وعلى هذا النهج الذي بيّنّا نقيس بقية العناصر الأخرى في الجملة بحيث تأخذ وصفها بحسب موضعها من الجملة وتعلّقها بالعوامل أو غيرها. كما هو الشأن في الفاعل، ونائب الفاعل، واسم كاد وأخواتها وخبرها واسم أدوات النفي وخبرها.. وغيرها. على أنْ يكون تحليل الجملة بناءً على ما تحمله من المعنى المتحقق من تعلّق الكلمات بعضها ببعض، مع مراعاة طبيعة هذا التعلّق .

بعد هذا، نخلص إلى أنّ الإعراب والإبانة عن المعنى وتحديد الوظائف النحوية لعناصر الجملة يقتضي استعمال المصطلحات التي تعبّر عن ذلك بدقّة ووضوح، وهي تلك التي استعملها النحاة من الخليل وسيبويْه إلى ابن جني والجرجاني وسائر نحاة العربية إلى اليوم .. وهذا يعني العدول عن استعمال مصطلحي المسند والمسند إليه في الإعراب، لأنه لا يمكن حصر الوظائف العديدة والمعاني المختلفة في مصطلحيْن اثنيْن([12]).

ولكنّ هذا لا يعني ترك استعمالهما نهائيا، بل إنّ ثمّة مجالاً يحْسُنُ استعمالهما فيه وهو مجال تحديد ركني الجملة سواء تمّ التصريح بهما أم لم يتمّ ، وذلك من أجل الربط بينهما وبيان تعلّق أحدهما بالآخر.. ثم يأتي الإعراب لتحديد

هذا الترابط والتعلّق، وذلك ببيان وظيفة هذين الركنيْن وما يؤديانه بدقة، وهو ما لا يتحقق إلاّ باستعمال المصطلحات النحوية (الإعرابية) التي ذكرناها آنفاً ..

ولست أدري كيف ارتضى البعض تعدد أقسام الكلام بجعلها سبعة بدلاً من ثلاثة توخياً للدقة والتفصيل، وعدل عن ذلك في باب الوظيفة فاكتفى بالمسند والمسند إليه دونما دقة أو تفصيل .؟

ولقد أشار الدكتور صالح بلعيد إلى أنّ " لفظ الإسناد أعمّ من لفظ الإخبار ، لأنّ الإخبار ما احتمل الصدق والكذب فلم ينطبق إلاّ على ما احتملهما، والإسناد ينطبق على ما احتملهما وهو الخبر، وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي ، وما أشبه ذلك ممّا ليس بخبر . فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبراً. " ([13])

ونحن نوافقه في شطرٍ من كلامه ونخالفه في الشطر الآخر؛ نوافقه في عموم لفظ الإسناد وشموله مقابل خصوص لفظ الخبر ودقته . وقد دعّم هذا بقوله في الأخير بأنّ كلّ خبر مسند وليس العكس. ذلك أنّ الخبر له أنماط متعددة مختلفة كما بيّنّا سلفاً، وكلّها تحمل صفة المسند.. ونخالفه في أنه أشار إلى هذه القضية في أثناء كلامه عن المبتدأ والخبر. فالخبر المقصود عنده إذاً هو خبر المبتدأ . وعلى هذا لا ينبغي الكلام ههنا عن الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب، لأنّ المُرادَ بالخبر الذي يتصل بالمبتدأ هو إفادة حُكْمٍ معيّن قصْدَ إتمام المعنى وتحقيق الفائدة، وليس مهمّاً أن يُنْظَر إلى جانب الصدق والكذب فيه . أو نقول بعبارة أخرى : إنّ المقصود بخبر المبتدأ هو ذلك اللفظ المبنيّ على لفظ آخر، سابق له في الأصل، تربط بينهما علاقة بطريق التلازم . ثمّ إنّ هذا الخبر يحمل الكثير من المعاني التي يُخبِر بها عن المبتدأ ، والغاية من ذلك هي دائماً إتمام المعنى بحيث يحْسُن السكوت عليه . تلك هي وظيفة الخبر في الجملة الاسمية دونما اعتبار لصدقه أو كذبه في هذا الباب..

وبناءً على ما سبق بيانه فإنّه لا ينبغي أنْ يُلتفَت إلى ما يراه بعضهم من أنّ هذه المصطلحات (فعْل ، مبتدأ ، خبر.. الخ) فيها خلْط بيْن المستويات اللغوية كالمستوى الصرفي والمستوى النحوي؛ ذلك أنّ دراسة اللغة لا تفرض على الدارس دائماً أنْ يفصل هذا المستوى عن ذاك. ولا سيما اللغة العربية التي تتكامل علومها تكاملاً جليّاً لا سبيل إلى إنكاره إذا أُرِيدَ لها أنْ تُدْرَسَ وفْقَ ما يتلاءم مع طبيعتها التكاملية التي يكمن فيها جمالها ويتجلّى فيها رونقها.

لقد كانت علوم العربية في أول أمرها علْماً واحداً متآلفاً كما نجد عند علماء العربية الأولين.. وليس من غير اللاّئق انْ يُجْمَعَ في دراسة العربية بيْن الصرف والنحو كما يجمَع بين النحو والبلاغة .. فكما أنّ النحو يلتقي مع البلاغة ويتقاطعان في كثير من القضايا والمسائل يمكن أنْ يلتقي النحو مع الصرف وأن يتقاطعا في كثير من القضايا والمسائل ، ومنها مثلاً تحديد نوع الكلمة أو جنسها إلى جانب وظيفتها... وقلْ مثل ذلك بين لنحو والصوتيات، وبين النحو والدلالة، وبين الصرف والصوتيات.. وما إلى ذلك. بحيث لا سبيل إلى إنكار هذا التداخل بين علوم العربية. فكل المستويات اللغوية – على اختلافها - تتّحد من أجل تحقيق الهدف الأساسي من اللغة ألا وهو التبليغ والإفهام.. ثمّ إنّ ذلك ممّا يتلاءم مع دراسة اللسان العربيّ المتميّز ..

تشابك علاقات الإسناد في الجملة :

قال بعض المحدثين في تعريف الجملة البسيطة بأنها ما اشتملت على علاقة إسنادية واحدة . وقالوا في المركبة بأنها ما اشتملت على أكثر من علاقة إسنادية . وهو تعريف يبدو منطقيا . لكنّنا إذا نظرْنا فيه مليّاً وتأمّلْنا معنى الإسناد وحقيقته وجدنا هذا التعريف يشوبه بعض الغموض .

أليس الإسناد هو القرينة المعنوية الأساسية، على حدّ قول بعضهم، وأنه يُفْهَم من العلاقات القائمة بين عناصر الجملة من جهة المعنى ؟ بلى هو كذلك.. وعليه فإنّ جملةً مثل قولنا : زيد أبوه قائم ، هي – على ما قرّروا – جملة مركبة لأنها تحتوي على علاقتيْن إسناديتيْن هما : إسناد القيام إلى الأب وإسناد قيام الأب إلى زيْد..

وما دام الإسناد مبنياً على المعنى فإنّه لا يمكن القول بأنّ ثمّة إسناداً بغير معنى. وانطلاقاً من هذه الحقيقة المنطقية واللغوية نتبيّن أنّ في الجملة السابقة إسناداً واحداً هو إسناد القيام إلى أبي زيد ؛ وأمّا إسناد الجملة : أبوه قائم إلى زيْد فهذا لا يدخل في إطار المعنى الذي تحمله الجملة . أو نقول إنه إسناد غير حقيقيّ . وفي هذه الحالة يكون لديْنا إسنادان: إسناد حقيقي مبنيّ على العلاقة المعنوية القائمة بين كلمة وأخرى ؛ وإسناد غير حقيقي وهو الذي تُسْنَدُ فيه كلمة إلى أخرى بناءً على علاقة لفظية بينهما.. أو لنقُلْ إنّ ثمة إسناداً معنوياً وآخر لفظياً.. وبهذا الإسناد الثاني (إسناد جملة إلى زيد) يكون هؤلاء قد تناقضوا مع أنفسهم وخالفوا منهجهم (المعنوي) الذي اختاروه.. ذلك أنّ المسند هو في الأصل وصف سواء أكان فعلاً أم غير ذلك.. وأين الوصف في إسناد جملة إلى اسم ؟.

ثمّ إنّ الأخذ بمصطلح المسند إليه مثلاً هو تمسّك بالمعنى اللغويّ للإسناد وإهمال للمعنى الاصطلاحي الذي لا بدّ من مراعاته. فالفاعل في الاصطلاح اللغوي ليس هو الفاعل دائماً بالمعنى الاصطلاحي للفاعلية. إذ إنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وانّ الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندْتَ ونسبْت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء. ([14]) فالمقصود بالفاعل في العربية هو الفاعل الاصطلاحي النحوي (جهة الوظيفة النحوية)ويقصد بالفاعل في المعنى الفاعل اللغوي (المنطقي) وهو المسند إليه. وقد أخذ الجرجاني من ابن جنى تسمية المسند إليه بالفاعل في المعنى في أثناء كلامه عن الجمل التي يكون فيها المسند فعلاً متأخراً عن المسند إليه كما في قولنا: زيد قام. أو: زيد يقوم .

وانطلاقاً من هذا يكون قول النحاة بأنّ هناك جملة كبرى تشتمل على جملة صغرى هو الأرجح من القول بوجود أكثر من علاقة إسنادية إذْ ليس في الجمل المركبة (الكبرى) إلاّ علاقة إسنادية واحدة حقيقية . ومعنى مصطلح الجملة الكبرى هو أنّ هذه الكلمات الثلاث تؤدّي - بتعلّق كلّ منها بالأخرى – إلى تركيب جملتيْن متصلتيْن بواسطة الضمير العائد الذي يربط بينهما. والجملة الصغرى هي – بهذا التعبير – جزء من الجملة الكلّية التي سموها جملة كبرى . وهذه الجزئية دليل على قوة تعلّق هذه الجملة بتلك بحيث لا تنفصل الواحدة عن الأخرى ..

وتحتمل بعض الجمل عند النحاة أن تكون جملاً صغرى أو كبرى في آن. كما في قولنا: زيد حاضر أخوه. فإذا اعتبرنا لفظ (حاضر) خبراً للمبتدأ الأول (زيد) واعتبرنا اللفظ (أخوه) فاعلاً لاسم الفاعل (حاضر) الذي يؤدي وظيفة الخبر للمبتدأ الأول.. إذا اعتبرنا هذه العناصر كما ذكرْنا فالجملة اسمية صغرى (بسيطة) متكونة من مبتدأ وخبره ، والخبر فيها مفرد.. أمّا إذا اعتبرنا لفظ (حاضر) براً مقدّما للمبتدأ الثاني المؤخر الذي لفظه (أخوه) فالجملة عندئذ اسمية كبرى (مركبة) متكونة من جملتين : الأولى اسمية صغرى وهي المبتدأ المؤخّر (أخوه) مع خبره المقدم (حاضر) والثانية اسمية كذلك ولكنها كبرى، وهي المبتدأ الأول (زيد) مع خبره الذي هو عبارة عن الجملة الاسمية المذكورة آنفاً (حاضر أخوه). والخبر في هذه الجملة الكبرى عبارة عن جملة.

وماذا يمكن أن يقال في جملة مثل : زيد أخوه مضروب ؟ هل يُقال بأنّ لفظ (زيد) مسند إليه من غير أنْ يُسند إليه شيء في حقيقة الأمر ؟ أم هل يُقال بأنّ اللفظ (أخوه) مسند إليه من غير أن يُسند إليه شيء أيضاً ؟ باعتبار أنّ الذي أُسنِد إليه غير مذكور، ذلك أنّ هناك شيئاً واحداً هو المسند، وهو (الضرب) وما دام زيد لم يقم بالضّرب فلم يُسند إليه شيء ؛ ومادام أخوه قد وقع عليه الضّرب فلم يُسند إليه شيء كذلك .. أم هل يجوز أنْ يُقال بأنّ ثمّة إسناداً وإنْ لم يقعْ ؟ فأين نحن من المعنى عندئذ ؟ أم أنّ اللجوء إلى الشكل في مثل هذه القضايا أنسب للدراسة مع أنّ لجوء هؤلاء إلى الإسناد كان انطلاقاً من نقدهم لهذه الدراسة (الشكلية) كما يزعمون؟

إنّ اللغة شكل ومعنى، بل لفظ ومعنى.. وهما – كما قال دي سوسور في وصفه للدال والمدلول- كوجهيْ الورقة الواحدة لا يمكن تمزيق أحدهما مع الإبقاء على الآخر سالماً . وعلى هذا فإنّنا نعتقد أنّ نحاة العربية لمّا سلكوا منهجهم - الذي وصفه بعض المحدثين بأنه شكليّ ، ووصفناه نحن بأنه منهج علميّ رياضيّ- كانوا أقرب إلى محاولة ضبط

اللغة - وإنْ كانت اللغة أكبر وأوسع من أن تحيط بها القواعد وتحدّها الضوابط – ذلك أنهم جمعوا ما تشابه شكله وتقارب لفظه من غير أنْ يهملوا معناه ودلالته في أثناء دراستهم .

فهل يصحّ القول إنّ النحاة كانوا شكليين ولم يُراعوا المعنى ؟ فإنْ يكنْ هذا، فكيف حظيت اللغة في كنفهم بتلك الرعاية والمكانة عندما كانت سيّدةً تؤْتَى في دارها، وتُطْلَب الحضارةُ بجوارها ؟ كيف كان هؤلاء (الشكليون) الذين لا يراعون المعنى يتفاهمون فيما بينهم ويبهرون من يسمع خطابهم ؟ وكيف كانوا يفسّرون كتابهم العزيز ويكتشفون أسراره البيانية ؟ وكيف كانوا يبدعون في شعرهم وفي نثرهم ؟ وبعبارة أخرى نقول: كيف كانت العربية قوية وجميلة وقادرة على استيعاب كل أشكال الخطاب، ولا سيما الخطاب القرآني المعجِز إذا كانت شكلية لا قيمة فيها للمعنى؟

وفي نهاية هذه المسألة نقول بأنّ الذين اتُّهِموا بالإغراق في تفضيل اللفظ على المعنى في النقد واللغة – ومنهم الجاحظ مثلاً - ما كانوا في الحقيقة إلاّ مأخوذين بسحر اللفظ وقيمته ودوره في أداء المعنى ، وأنه بدون لفظ منتَقَى بعناية واهتمام لا يمكن الوصول إلى المعنى الذي يُراد التعبير عنه بدقّة.. وفي المقابل فإنّ الذين اتُّهِموا بأنهم أنصار المعنى الذين أعادوا إليه الاعتبار – ومنهم عبد القاهر الجرجاني مثلاً – ما كانوا في الحقيقة إلاّ مأخوذين بجمال المعنى وروعة القصد والدلالة الكامنة وراء هذا اللفظ أو ذاك. فالفريقان ما هما في الحقيقة إلاّ فريق واحد، وأمّا الذي جعل الدارسين يميزون بينهما فهو الاختلاف من حيث الجهة التي نظر منها كل فريق إلى اللغة.. وما دامت اللغة مبنية على تعلّق اللفظ بالمعنى والعكس، فإنّ أحداً من الفريقين لم يهمل اللفظ ولا المعنى.

التداخل بين التّعلّق والتّعليق:

التّعلّق أساس النظم، وهو أساس نظرية العامل في النحو العربي. بل إنّ العامل ما هو في حقيقته إلاّ تعلّق بين الكلم. وهذا هو الفهم الصحيح له، كما أنّ الإعراب يقوم على فكرة تعلّق الكلمات بعضها بالبعض، على اعتبار أنّ الإعراب فرع المعنى. فهذا المعنى ناتج عمّا بين الكلمات من علاقات، وانطلاقا من هذه العلاقات يتم تحديد وظائف هذه الكلمات على مستوى التركيب.

والتعلّق غير التعليق في نظرنا، على الرغم مما يبدو بينهما من التشابه والتداخل. فكلاهما ينبغي أنْ يُفْهَم انطلاقاً من حقيقته اللغوية، ومظاهره من خلال الكلام. ولقد آثرنا أن نتناول هذيْن المصطلحيْن لإزالة ما بينهما من اللّبْس. إذْ يتردد كثيراً مصطلح التعليق في الجملة إشارةً إلى ارتباط عناصرها بعضها ببعض. والصواب أنْ يستعمل للدلالة على هذا الارتباط مصطلح التعلّق لأنه هو الأنسب لهذه الظاهرة. ذلك أنّ للتعليق مفهوماً آخر عند النحاة، كما في باب ظنّ وأخواتها، إذْ يدل على إبطال عمل هذه الأفعال من حيث اللفظ بالشروط التي وضعها النحاة كوجود هذه الأفعال بين مفعوليها أو وجود حرف نفي بينها أو غير ذلك ممّا وضعوا من الشروط التي تؤدي إلى إلغاء عمل هذه الأفعال، أو تعليق عملها.

وما يعنينا ههنا هو مصطلح التّعلّق والتّعليق وما بينهما من تباين من حيث المفهوم، فيما يتصل بارتباط الكلمات بعضها ببعض داخل الجملة؛ ولقد وجدنا عبد القاهر الجرجاني يستعمل المصطلحيْن بمعنى واحد، لأنهما يلتقيان من جهة أنّهما يتضمّنان وجود علاقة معيّنة بين كلمة وأخرى.. لكنّنا نرى أنّ التعلّق غير التّعليق من حيث المفهوم، لما هنالك من التباين بينهما على مستوى التطبيق والاستعمال.

فالتعلّق ينبغي أنْ يُراد به تلك العلاقة اللغوية الطبيعية القائمة بين عناصر الجملة من جهة الوضع اللغوي في الأصل. كتعلّق الخبر بالمبتدأ والفاعل بالفعل وتعلّق حروف مخصوصة بالاسم وأخرى بالفعل.، وما إلى ذلك. ذلك أنّ التعلّق مأخوذ من الفعل (تعلّق يتعلّق) و هو من جهة الاشتقاق فعل لازم في الأصل - على الرغم من استعماله متعدياً في بعض المواضع- وهذا اللزوم يشير إلى العلاقة الطبيعية التي ذكرناها أي أنه لا وجود لتدخّل المتكلم في تغيير أصل الكلام ووضعه بناءً على قصد معيّن أراد به أنْ يخالف به هذا الأصل وذلك الوضع. وإنما يتصرف في

الكلام من جهة المعاني والأغراض والمقاصد، فيأتي الكلام تبعاً لذلك من غير خروج عن سنن العرب في طريقة تأليف كلامهم.

أمّا التعليق فهو مأخوذ من الفعل (علّق يعلّق) وهو فعل متعدٍّ في الأصل – على الرغم من استعماله لازماً في بعض المواضع- وهذه التعدية تُشير إلى ظهور الكلام بمظهر يخالف قواعد اللغة ويخرج عن أعرافها وأحكامها النحوية. كما تشير إلى تدخّل المتكلم وتصرفه في اللغة لتوجيه الكلام وجهةً معيّنة يريدها. كأنْ يقيس شيئاً غير موجود في الأصل على ما هو موجود، أو يجتهد في إيجاد ما لم يكن موجودا. فحيث توجد هذه المخالفة وهذا الخروج والاجتهاد فثمة تعليق.

ومن هذا نستطيع أن نستنتج أنّ ثمّة نوعيْن من التّعليق: تعليقاً فنّيّاً إبداعياً وتعليقاً متكلّفاً معقّداً. فالأول جائز ومقبول، وإنْ كان يبدو على غير المعهود والمألوف من الكلام، لما فيه من قرب المعنى ووضوح القصد وجمال العبارة وحسن الفصاحة؛ والثاني غير جائز لما فيه من البُعْد في المعنى والغموض في الدلالة والإخلال بالفصاحة.

وغالباً ما يكون مجال التعليق الفني هو اللغة الإبداعية التي تخرج عن النمط المألوف في الاستعمال، ويكون هذا الخروج أحياناً من باب ما يسمّى في الدراسات الحديثة بالانحراف أو الانزياح، وهذا ما يتصل بالجانب الدلالي، ويمكن التوصّل إليه وإدراكه بإعمال الذهن وتتبع سياقات الكلام ومقتضياته، فهو لا يعطّل عملية التواصل والتفاهم؛ بل إنه مما يدعو إلى البحث في مرامي الكلام ومقاصده. وقد نجني من هذا النوع من التعليق فنوناً من القول وأشكالا من التعبير لا نجنيها حين ورود الكلام على أصله من غير تعليق. ومن هذا القبيل أيضاً ما قاله المتنبي: [من الكامل]:

ولذا اسم أغطية العيون جفونها ** من أنّها عملَ السّيوف عوامل

أراد بالجفن: هنا غمد السّيف، فهو يعلّل تسمية جفون العيون بأنها تعمل في القلوب عمل السّيف. وقد عدّه البلاغيون من التعقيد المعنوي، بسبب ما فيه من اختلال في تركيبه النحوي، إذْ قدّم المعمول وهو المفعول المطلق (عملَ) على عامله وهو اسم الفاعل في الجمع (عوامل). واستعاض باسم الفاعل عن الفعل؛ إذ المراد: (من أنها تعمل عملَ السيوف) فاستبدل على الفعل (تعمل) بالاسم (عوامل) ثم أخّره على المفعول المطلق وهو المصدر (عَمَلَ).

غير أننا لا نرى هنا اختلالاً يصل إلى حدّ التعقيد والغموض الذي يذهب بالمعنى ويؤدي إلى فساد النظم. وعلى هذا فنحن نعدّه من الإبداع ما دام المعنى المراد ظاهراً جليّاً، حتى وإنْ كان يظهر في ذلك بعض المخالفة للغة، وما هي بمخالفة في الحقيقة، إلاّ أنّ الشاعر رأى لاستعمال المصدر أثراً لم يره للفعل، وتعبيراً عمّا في نفسه من غرض لم يكن ليعبّر عنه لو استعمل الفعل؛ كما أنّ من المعروف في الكلام العربي أنّ الاسم من المشتقات التي تنوب عن الفعل، وهي ما يسمونه (أشباه الفعل) وما دام المعنى واضحا جليّاً، والمصدر ههنا أدلّ على المراد من الفعل، فإنّ هذا الكلام يدخل عندنا ضمن ما يسمّى بـ (التّعليق الفنّي) و يمكن اعتبار هذا التصرّف من قبيل الإبداع الذي لم يذهب بالمعنى، بل إنّنا نراه قد زاده حسْناً ورونقاً.

والنوع الأول من التعليق يعدّ أصلاً في القرآن الكريم، إذْ ما أكثر ما نجد في القرآن الكريم من النماذج ما يشبه هذه الظاهرة، لذا فنحن نعدّه من التّعلّق لا من التعليق، لأن القرآن سابق لوضع القواعد وصياغة النظام اللغوي. وهو كلام الله المعجز بلفظه ومعناه، فلا غرو أن تقصر القواعد – على الرغم من شموليتها – عن سبْر أغواره والإحاطة بأسراره.

ولنضرب مثالاً- من الأمثلة الكثيرة التي حفل بها القرآن الكريم – على ما يشبه هذا التعليق الفنّي الذي نتكلم عنه، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ وجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ الجنَّ ﴾ [الأنعام /101] كيف تجد أنّ التّعلّق ههنا يبدو كأنه تعليق على ما ذكرْنا، لما يبدو كأنه " انتهاك للرتب بتحريك الألفاظ من أماكنها الأصلية إلى أماكن أخرى أضفْت على الدلالة طبيعة جمالية، نفتقدها إذا ما عدنا بها إلى رتبتها الأولى " ([15])

فلو قال: (وجعلوا لله الجنَّ شركاءَ) لما تحقق المعنى المراد من نفي أي شريك لله تعالى. وانظر كيف يقف الجرجاني على لطائف هذا النوع من التعليق الأصلي وأسراره من خلال ما فيه من التقديم، إذْ يقول: ".. فليس بخاف أنَّ لتقديم (الشركاءَ) حسنًا و روعةً، ومأخذا من القلوب، أنت لا تجدُ شيئًا منه إنْ أنت أخّرت، فقلت (وجعلوا الجنَّ شركاء لله). وإنْ كنّا نرى جملة المعنى ومحصوله: أنّهم جعلوا الجنّ شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإنّ تقديم (شركاء) يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر؛ وهو أنّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك ، لا من الجن ولا من غير الجن ، وإذا أخّر فقيل (جعلوا الجنّ شركاء لله) : لم يُفد ذلك ، فيكون لمجرّد الإخبار عنهم بأنّهم عبدوا الجن مع الله." ([16])

أمّا التعليق المتكلّف المخلّ فهو خروج عن المألوف بما يثقل كاهل اللغة، ويلوي عنقها، ويعطّل عملية التواصل والتفاهم، لأنّ الذهن لا يجد إلى فهمه سبيلاً مهما كان إعماله وكدّه لأجل ذلك، فهذا النوع الثاني من التعليق مخالف لسنن العربية وأحكامها النحوية وخارج عن أصول الكلام العربي. وعلى هذا نجده غير محمود لدى أهل العربية من البلاغيين والنحاة، إذْ نراهم يَسِمُونه بالتعقيد والغموض والركاكة، وما إلى ذلك، ما يدل على عدم استحسانه. ومن هذا القبيل قول الفرزدق: [من الطويل]

وما مثله في النّاس إلاّ مملّكا ** أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه

فهذا البيت قاله الفرزدق في مدح إبراهيم بن هشام (خال هشام بن عبد الملك بن مروان) ومعناه : وما مثل الممدوح (إبراهيم بن هشام) في النّاس حيّ يقاربه في فضائله إلاّ صاحب مُلْك أبو أمّه ، أي أبو أمّ صاحب الملك، أبوه. أي: أبو هذا الممدوح(فالهاء في : أمّه عائدة إلى المملّك ؛ والهاء في : أبوه عائدة إلى الممدوح وهو إبراهيم بن هشام)

وحاصل المعنى: أنّ إبراهيم (الممدوح) لا يشبهه في الناس حيّ إلاّ ابن أخته الذي هو هشام (المملّك) ، وهذا ما يسمّونه " التعقيد " بسبب الخلل في النظم وتأليف الكلام. وهو من التعقيد المعنوي في عُرْف البلاغيين. وقد كان فساد النظم هنا في المعاني على مستوى التقديم والتأخير، إذْ لم يتوخّ الشاعر معاني النحو وأحكامه عندما استعمل التقديم على غير ما هو معهود في كلام العرب، فقدّم أداة الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه الذي له موقع التقديم عليهما لا التأخير.. ثم وضع هذا المستثنى منه المتأخر فاصلاً بين أجزاء الكلام الأخرى بما زاد من فساد النظم واختلاله.. وممّا أتى به الفرزدق في هذا الشأن أيضاً قوله: [من الطويل]

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع ** من المال إلاَّ مسحتاً أو مجلفُ (برفع مجلف)

وحينما سأله عبد الله بن أبي إسحاق (النحوي) عن السبب في رفعه لكلمةِ (مجلف) وكان حقها النصب. أجابه الفرزدق (الشاعر) متهكّماً: " رفعتها على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا." فمن هذا الجواب نتبيّن مظهراً من مظاهر التعليق من خلال تصرّف الشاعر في اللغة بما يخالف سننها وأصولها – مع أنه يُحسن استعمالها، وله دراية واسعة بها – وذلك على غير فهم النحويّ المتخصّص في دراسة اللغة وضبط نظامها، وهو على دراية واسعة أيضاً باستعمالات العرب للغة. وقد قال الفرزدق في موضع آخر: " قلت ذلك ليشقى به النحويون." فما مخالفة الشاعر للنحويّ في هذا الموضع، كما في غيره، إلاّ دليل على استعمال اللغة على غير طبيعتها المألوفة وطريقتها المعروفة. وذاك هو التعليق في أجلَى صوره.

ونخلص من هذا إلى أنّ التعليق مرتبط بالاجتهاد في استعمال اللغة، وذلك بالخروج عن العلاقات المألوفة بين الكلمات، مما يترتب عليه معان جديدة، وهذا ما يدخل في إطار الإبداع في فنون الكلام. فإنْ كان ذلك الخروج مخلاً بأصول الكلام العربي وقوانينه، لم يعد إبداعاً، وإنما يكون ذلك ضرباً من التعقيد في الكلام، وهو - في الأصل- ليس من اللغة في قليل أو كثير.. كما رأينا في بيت الفرزدق: (وما مثله في الناس ....(البيت) إذْ لا ريب أنّ الفرزدق قد

تعمّد هذا الاستغلاق في المعنى، بتعليق كلماته على غير المعهود من كلام العرب، فأدّى ذلك إلى الخصومة بينه وبين النحاة. وانطلاقاً مما سبق بيانه يكون التعلّق هو الأصل وأمّا التعليق فهو فرع عليه. لأنّ الأول هو ما تمليه طبيعة اللغة ، أمّا الثاني فهو مما يجتهد فيه مستعمل اللغة لغرض معين قد تقبله اللغة، ويجد فسحة له في باب المجاز وبلاغة التعبير؛ وقد يخرج عن إطارها المتعارف عليه بين المتكلمين بها.. وعلى هذا فقد يلتقي التّعليقُ مع التعلّق إذا وافق الكلام أصول النظام اللغوي وأحكامه وطرائق استعماله؛ وقد لا يلتقيان إذا خرج التعليق عن هذه الأصول والأحكام والطرائق. وقد يكون هذا الخروج فنّياً إبداعياً يزيد في رونق الكلام وحسن دلالته، وذلك ما يتبارى فيه المنشئون، غير أنّ الذي لا خلاف في ردّه هو الخروج الذي يعقّد الكلام ويفسد المعنى..

وأمّا العامل فهو في نظرنا ضرْبٌ من التعلّق النحوي. بل هو أساس التعلّق في العربية، وهو أبرز مظاهره، باعتباره نابعاً من طبيعة اللغة أي أنّ العمل أمر طبيعيّ في اللغة أيّاً كان موقفنا منه أو تفسيرنا له. والذين يرفضون العامل في اللغة إنما يرفضون في الحقيقة استعمال هذا المصطلح، ويعارضون فهم الظاهرة اللنحوية لا الظاهرة في ذاتها. وعليه فإنّ العمل النحوي حقيقة موجودة في اللغة سواء أخذنا بمصطلحه القديم أم جعلنا له مصطلحا جديدا..

وقد وجدْنا بعض الذين يعارضون فكرة العامل يستعملون مصطلحات مرادفة له كأنْ يقولوا مثلاً: هذا الفعل مجزوم **اقتضاءً لحرف الشرط (إنْ)** ، وهذا الاسم مجرور **اقتضاءً للحرف (مِنْ)** ..إلى غير ذلك. فهم لم يغيّروا إلاّ المصطلح **من العمل إلى الاقتضاء.** وأمّا طبيعة العمل فباقية لم يستطيعوا تغييرها، لأنها جزء من اللغة نفسها.. وكذلك فعل ابن مضاء حين ثار على النحاة في رفضه للعامل وغيره. لكنه حام حول المسألة من كل جهة ولم يستطع أن يغيّر منها شيئا، بل لقد وصف أحمد أمين عمل ابن مضاء بالهدم إذ يقول:" أما الأسس التي بني عليها النحو مثل بنائه على العامل فلم يغيّر منه شيء ، نعم حاول ابن مضاء الأندلسي أن يغيّر ذلك ولكنه هدم ولم يبْنِ." ([17]) فقد وصف عمله بالهدم، لأنه أراد أن يقوّض أساس النظام النحوي العربي، من غير أن يجد له بديلاً، لأنه لا مجال لاصطناع بديل عمّا هو أصيل.

وعندما نتتبّع آراء ابن مضاء نقف على كثير من الأفكار التي ابتعدت به عن طبيعة البحث النحوي، فهو ينتقد فكْراً نحوياً علمياً رياضياً ويستبدله بفكْر فلسفي تارةً ودينيّ تارةً أخرى، على الرغم ممّا اشتملتْ عليه آراؤه من الأفكار المفيدة أحياناً، لكنها بقيت أفكاراً نظرية لم ترتق إلى مستوى التغيير من النظام النحوي العربي الذي أسّسه الأوائل انطلاقاً من السماع وهو الأصل. وكذلك هي بعض المحاولات التي جاء بها المحدثون فما هي إلاّ أفكار هشّة كثيرة التناقض والتعارض لأنها لم تُبْن على أساس علميّ ثابت ولم تؤلّف نظاماً متكامل الجوانب. بل إنّ بعضها لم يزد النحو إلاّ تعقيداً.

وجملة القول أنّ المفاهيم والمصطلحات يجب أن تنبع من اللغة ذاتها، لا مما يراد لها أن تكون عليه، بمعنى أن علينا أن ندع اللغة بنفسها تقودنا لكي تعرّفنا بعالمها المثير وكيانها الكبير.. ولا نملك في ذلك أن نغفل الجهود السابقة لعلماء العربية الأوائل إذْ كان لهم فضل السبق الذي قرّبهم من منابعها الصافية ومواردها العذبة النقية، إذْ عاشروا المتكلمين على فطرتهم وسجيتهم وسليقتهم، وعلى هذه الفطرة والسليقة أسّسوا بنيان اللغة، وشيّدوا حصنها النحوي المنيع.. أما القرون التالية لقرنهم فكلٌّ منها يزداد بُعْداً عن الأصل إلاّ من خلال ما ينقله الأوائل. وبين المتقدمين الذين استنبطوا القواعد والأحكام من اللغة ذاتها وبين من يلونهم إلى زماننا هذا فاصل كبير وجسر لا بدّ من المرور عليه، يتمثّل في تلك القواعد المستنبطة من كلام العرب الأوائل أصحاب الفطرة اللغوية السليمة.

لقد كان النحاة يستنبطون القواعد من النصوص اللغوية التي هي الأصل، أما نحن– ومثلنا كل من جاء بعدهم – فمرجعنا في الأساس هو ما وضعوه [18]من المصطلحات الأصيلة وما استنبطوه من القواعد والأحكام .. وعلى هذا لا يكون ما نقوم به من جهود تيسيرية تبسيطية - لا تجديدية كما يزعم البعض- إلاّ بناءً على ما أصّلوه وأحكموه من

القواعد والأحكام النابعة من اللغة نفسها. ذلك أنّ جهودهم تمثل أساس البناء؛ وما جاء بعدها ينبغي أن يكون إتماماً للبناء على أساسه الأول المتين، لا هدماً له. غير أنّ هذا لا يعني تقديس كلّ ما صدر عن القدماء بحيث لا نقد ولا تغيير لما جاؤوا به. فصحف النحو لم تُطْوَ، والأقلام فيه لم تجفّ؛ إذْ إنّ كثيرًا من الآراء والاجتهادات السابقة تحتاج إلى التعديل أو التصحيح، بما يخدم اللغة العربية ويزيدها تطوّراً وتقدُّماً؛ وتلك مهمة ينتظَر من جميع أبنائها، والباحثين المنصفين فيها أن يوجهوا نحوها هممهم ويصرفوا إليها عنايتهم ويجعلوها غايتهم..

الهوامش والإحالات:

[1]- ينظر كتاب سيبويه : 25/1 - 26

[2]- لا نريد التعرّض ههنا لآراء العلماء في الجملة، ولكننا سنكتفي بالإشارة ؛ فقد رأى بعضهم- مثل ابن جني والرضيّ وابن هشام- أنّ الجملة أعمّ من الكلام وهو أخصّ منها إذْ شرطه الإفادة ، أماّ الجملة فتشمل ما أفاد (كالجملة الفعلية والجملة الاسمية في حال الاستقلال) وما لم يفدْ (كجملة الصلة وجملة الجزاء) ورأى آخرون- كالزمخشري وابن يعيش - أنّ مصطلح الجملة مرادف للكلام .. وكما اختلفوا في حدّها اختلفوا في عددها..

[3]- أ.د/ صالح بلعيد : التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني – ديوان المطبوعات الجامعية – ابن عكنون – الجزائر .(1994) . ص 106 – 107 .

[4]- كتاب سيبويه : 23/1

[5]- ينظر مثلا : دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمان أيوب . ص129 . وينظر أيضاً : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، للدكتور عبد اللطيف حماسة . 97 وما بعدها .. وينظر غيرهما..

[6]- كتاب سيبويه : ص291 وما بعدها.

[7]- منهم مثلاً : الدكتور مهدي المخزومي (ينظر كتابه : في النحو العربي : نقد وتوجيه . ص 303 ، وينظر غيره من كتب المحدثين.)

[8]- هذه الظاهرة كثيرة في كلام العرب ، إذْ نجد ظاهر الكلام مخالفاً للصناعة النحوية فيكون التقدير والتأويل ههنا ضرورياً لإيضاح المعنى وتحديد الدلالة وفق ما يقتضيه السياق والمقام. فهو ليس تناقضا بين القاعدة والنص، وإنما هو من أسرار اللسان العربي، لذلك يجب إدراك صوره وأشكاله المتعددة.

[9]- ينظر مثلاً : دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي . ص 34 (الهامش)

[10]- ما نريد التعبير عنه هو تفسير أسلوب بآخر، ولم نرد القول بأنّه لا فرق بين الأسلوبيْن. وهذا التنوّع في تفسير الخبر بالإنشاء أو العكس إنما هو من الظواهر المتكررة في العربية، بل هو من خصائصها وأسرارها، وهو دليل على سعتها وثرائها وتميّزها.

[11]- مثل هذه الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً هي اسمية عند البصريين وفعلية تقدم فاعلها عند بعض الكوفيين.. وهذه قضية أخرى جدلية لا يتسع المقام لها ههنا. وقد طرقناها في مواضع أخرى.. وأيّاً كان الأمر فإنّ المسند فيها يبقى هو الفعل دائماً والمسند إليه هو (المبتدأ أو الفاعل

[12]- استعمل النحاة والبلاغيون مصطلح المسند والمسند إليه في الشرح والإيضاح، ولكنهم لم يعمدوا إليهما في الإعراب وبيان الوظيفة النحوية، إدراكاً منهم لهذا الفرق الذي بيّناه. بل استعملوا مصطلحات المعهودة كما ذكرنا.

[13]- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني . ص 102 .

[14]- ينظر ابن جني : الخصائص . 185/1.

[15]- الدكتور محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية- مكتبة لبنان ناشرون. ص 329 ــ 330 .

[16]- دلائل الإعجاز: ص289.

[17]- أحمد أمين: ظهر الإسلام : دار الكتاب العربي /ط5 (1388هـ/1969م) بيروت، لبنان، م2، ج4 /ص210،211